

السيد الرئيس،

تأكيداً على أهمية عملية الاستعراض الدوري الشامل في النهوض بحقوق الإنسان في منطقة الخليج، ترحب أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين بهذه الفرصة لمخاطبة المجلس في الفترة التي تسبق النظر في الاستعراض الدوري الشامل لعمان. فبينما قبلت عمان أكثر من 100 توصية خلال الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، نشعر بالقلق من عدم تنفيذ هذه التوصيات بالرغم من مرور أربع سنوات.

نحن قلقون بشكل خاص من القمع المنهجي للتجمعات السلمية وقمع حرية التعبير في السلطنة منذ عام 2011. ولا نزال نشعر بالقلق من فشل عمان في رفع القيود القانونية على حرية التجمع، مع فرض عقوبات على "التجمعات العامة الغير موافق عليها"، والتي تصل إلى ثلاث سنوات في السجن بموجب القانون - القانون الذي يخضع أيضاً لتطبيق تعسفي في الممارسة العملية. في العام الماضي، أيدت محكمة الاستئناف عقوبة السجن لمدة أربع سنوات ضد الدكتور طالب المعمرى المتهم بالاحتجاج ضد التدهور البيئي، ويعتبر هذا مثلاً على نمط أوسع من الاعتقالات والأحكام على المتظاهرين السلميين، وهو توجه متزايد في عمان منذ عام 2011. وبالمثل، الحكم الأخير على المدافع البارز عن حقوق الإنسان سعيد جداد بالسجن لمدة ثلاث سنوات لـ"النيل من هيبة الدولة" هو انعكاس لتزايد القيود المفروضة على حرية التعبير وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد.

مؤخراً، أصبحت لدينا مخاوف بشأن القيود التي فرضتها وزارة الداخلية على المشاركة السياسية العامة لأكثر من 170 مرشحاً في البرلمان، الذين وضعوا على القائمة السوداء لاتهامات غير محددة بـ "سلوك غير أخلاقي". وتشمل القائمة العديد من الأشخاص الذين عملوا على القيادة أو المشاركة في الاحتجاجات الشعبية السلمية في 2011 و 2012.

السيد الرئيس،

عملية الاستعراض الدوري الشامل فعالة بقبول وتنفيذ توصيات هذا المجلس من قبل الدولة. لذا ندعو عمان لاتخاذ خطوات جادة نحو سحب القيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير والمشاركة السياسية العامة بما يتماشى مع التوصيات التي قدمتها الدول خلال أول دورة للاستعراض الدوري الشامل. كما نطالب عمان تحديداً بضمان حماية هذه الحقوق من خلال التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

شكراً.